مجتمع

«يونيسف»: أكثر من 14 ألف طفل قتلوا في غزة

أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»، تجاوز عدد الأطفال الفلسطينيين الذين قتلوا جراء الحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي 14 ألف طفل، مجددة دعوتها لوقف إطلاق النار. وقال متحدث «يونيسف»، جيمس إلدر، في منشور على منصة إكس: «تشير التقارير الحالية إلى أن أكثر من 14 ألف فتى وفتاة قتلوا في غزة. ربما ينبغي أن نقول ذلك ببطء... أربعة عشر ألفاً». وتابع: «ربما ينبغي علينا أن نفعل شيئاً، ومن المؤكد أن ذلك الشيء ليس هجوماً عسكرياً في رفح». (الأناضول)

زلزال بقوة 5,6 درجات يضرب توكاط التركية

ضرب زلزال بقوة 5,6 درجات على مقياس ريختر ولاية توكاط شمالي تركيا. وأفادت إدارة الكوارث والطوارئ التركية (آفاد) بأن ولاية توكاط شهدت زلزالاً بلغت قوته 5,6 درجات على مقياس ريختر على عمق 5,99 كيلومترات مركزه مدينة سولوساراي. كما سجلت هزة ارتدادية بقوة 3,5 درجات، ما دفع السلطات إلى بدء المسح الميداني والتقييم الفوري للأضرار. وفي 6 فبراير/ شباط من العام الماضي، ضرب جنوبي تركيا وشمالي سورة زلزالان عنيفان بلغت قوتهما 7,7 و7,6 درجات، تبعتهما آلاف الهزات الارتدادية العنيفة، ما أودى بحياة عشرات الآلاف. (قنا)

اعتقال طلاب ناصروا غزة

اعتقلت الشرطة الأميركية نحو مائة طالب مؤيد للفلسطينيين من حرم جامعة كولومبيا، بعد أن سمحت رئيستها نعمت مينوش شفيق للشرطة بإخلاء مخيم أقامه طلاب يحتجون على الإجراءات الإسرائيلية في غزة. ويأتي ذلك بعد يوم من مداخلة لشفيق في الكونغرس، دافعت فيها عن نفسها من اتهامات بمعاداة السامية في المؤسسة التعليمية. وأكدت أن «معاداة السامية لا مكان لها في حرمنا الجامعي». وأعلن رئيس بلدية نيويورك إريك آدامز، الذي يتمتع بسلطة على الشرطة في المدينة، أن «رجال الشرطة تدخلوا لضمان سلامة الحرم الجامعي والطلاب والموظفين، وقاموا بأكثر من 108 عمليات اعتقال وتأكدوا من أنه لم تحدث أي أعمال عنف أو إصابات». واحتجاجاً على العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، طالب هؤلاء الطلاب جامعة كولومبيا التي لديها برنامج تبادل مع تل أبيب، بمقاطعة جميع الأنشطة المرتبطة بإسرائيل. واعتقل الطلاب بتهمة «التعدي على ممتلكات الغير» وتفكيك عشرات الخيام التي نصبت الأربعاء الماضي في حدائق الحرم الجامعي، وجذبت عشرات المتظاهرين الآخرين الذين تواجهوا مع الشرطة خارج محيط الجامعة. وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» أن ابنة النائبة الديمقراطية في مجلس النواب إلهان عمر هي من الطلاب الذين تم اعتقالهم وصدر أمر استدعاء لهم للمثول أمام المحكمة.

(فرانس برس)

مطالبة بمقاطعة جميع انشطة الجامعة المرتبطة بإسرائيل (كينا بيتانكور/ فرانس برس)

باكستان: مرحلة ثانية من ترحيل الأفغان

كابول ـ **صبغة الله صابر**

يبدو أن التأثيرات السلبية لحالة المدّ والجزر في العلاقات السياسية بين باكستان وأفغانستان لا تزال كبيرة على ملف اللاجئين الأفغان في باكستان، فبعدما ارتفعت وتيرة التوتر بين البلدين إثر الغارات التي نفّذها سلاح الجو الباكستاني في ولايتي بكتيكا وخوست الأفغانيتين المحاذيتين للحدود في 18 مارس/آذار الماضي، وتحذير حكومة حركة طالبان في كابول من تبعات «خارجة عن السيطرة»، سارعت إسلام أباد إلى إعلان أنها ستنفذ المرحلة الثانية من إخراج اللاجئين الأفغان من باكستان. وقالت إسلام أباد إنها أبلغت جميع السلطات المحلية والحكومات الإقليمية بأن المرحلة الثانية من إخراج اللاجئين الأفغان غير الشرعيين من باكستان ستبدأ بعد عيد الفطر، وأكدت أنها ستكون مرحلة فاصلة في ملف اللاجئين.

وقالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الباكستانية، ممتاز زهراء بلوش، في مؤتمر صحافي عقدته في الخامس من إبريل/نيسان الجاري: «الحكومة مصممة على تنفيذ قرار إخراج الأفغان غير الشرعيين من باكستان، وأيضاً كل من يعيش في البلاد بطريقة غير شرعية». تابعت: «يجري تخطيط الكثير من الأحداث الأمنية في باكستان في الخارج، وفي معظم الأحيان يتورط أشخاص يعيشون بشكل غير قانوني في باكستان في تنفيذ هذه الأحداث، لذا تصرّ باكستان على إخراج وترحيل كل اللاجئين الأفغان الذين يعيشون في باكستان بشكل غير شرعي، وهذا قرار نهائي لا رجوع عنه». لكن حكومة «طالبان» رفضت ذرائع وزارة الخارجية الباكستانية لتنفيذ المرحلة الثانية من عملية ترحيل اللاجئين الأفغان، وشددت على أنه «لم يثبت ضلوع هؤلاء اللاجئين الذين غادروا أفغانستان بسبب الأوضاع السيئة، في أعمال غير قانونية في باكستان، وأنهم يعيشون في أمن وسلام في باكستان، وساهموا في تطوير وتحسين الوضع التجاري في هذا البلد، وبينهم تجار ومستثمرون وغيرهم، وبالتالي ليست ادعاءات إسلام أباد بشأن ضلوعهم في أعمال عنف صحيحة». ويقول عبد الحكيم، أحد رموز اللاجئين الأفغان في باكستان، لـ«العربي الجديد»: «رغم أن إعلان الحكومة الباكستانية يقتصر على اللاجئين غير الشرعيين، نعرف جيداً أن الأمر ليس كذلك، فهذا الإعلان يهدف إلى تفادي الضغوط الدولية، في حين يستهدف كل الأفغان من دون استثناء، وتحديداً القبائل. وعموماً، تلاحق الشرطة وقوات الأمن الباكستانية كل الأفغان الذين يملكون أوراقاً أو لا. من هنا يجب أن يغادر جميع الأفغان باكستان ويرحلوا إلى أفغانستان، التي تعتبر حالياً آمنة وتتوفر فيها فرص عمل أكثر من الماضي». يتابع: «من حق الحكومة الباكستانية أن تُخرج الأفغان من البلاد، لكن ما نفذته في السابق غير مقبول فهي تعمّدت فعل ذلك خلال فترة قصيرة جداً، لم تسمح لعدد كبير منهم بجمع أغراضهم وترتيب أمورهم، لمغادرة بلاد عاش فيها بعضهم فترة ثلاثة أو أربعة عقود، وامتلكوا فيها أراضي ومنازل ومشاريع. وهكذا كانت خسائر كثيرين ممن رحلوا كبيرة، بعدما اضطروا إلى ترك مشاريع وممتلكات مقابل أثمان بخسة. أيضاً خلقت تصرفات الحكومة الباكستانية كراهية كبيرة، في حين أن الشعبين يعيشان معاً منذ سنوات طويلة، وهو ما يجب أن تأخذه الحكومة الباكستانية في الاعتبار. سيخرج الأفغان من باكستان، لكن ليحصل ذلك بطريقة مشرفة تحفظ كرامة الناس، وليس كما حصل في السابق».

ولعل هذا الهاجس جعل كثيرا من اللاجئين الشرعيين في باكستان يستعدون للعودة إلى أفغانستان. ويقول محمد موسى، أحد سكان ولاية ننغرهار شرق أفغانستان، والذي كان يعمل صرافاً في مدينة بشاور قبل أن يقرر بيع منزله والتحضير للعودة إلى أفغانستان، لـ«العربي الجديد»: «واجهت الكثير من العناء والتعب خلال سنوات حياتي لكسب المال، تمهيداً للحفاظ على كرامتي وعزتي، لكنني أرى الآن أنهما مهددان في باكستان، لذا قررت المغادرة، فالبقاء سيكون على حساب كرامة أسرتي».

قلق اللاجئين

أثار إعلان الحكومة الباكستانية بدء المرحلة الثانية من ترحيل اللاجئين الأفغان غير الشرعيين حالة قلق في أوساطهم، سواء أكانوا شرعيين يملكون بطاقات لجوء أم غير شرعيين بلا أي أوراق رسمية، رغم أن الإعلان الأخير للحكومة الباكستانية شمل اللاجئين الأفغان غير الشرعيين فقط.

تحقيق

ما عاشه التلاميذ في قطاع غزة ولا يزالون ماساوي، وقد استشهد الكثيرون منهم أو اصيبوا أو خسروا عائلاتهم وبيوتهم ومدارسهم والشعور بالامان وغير ذلك. ولن تكون العودة إلى الدراسة سهلة حين تنتهي الحرب

تلاميذ غزة
شهداء تفتقدهم مقاعدهم الدراسية

غزة ـ **امجد ياغي**

استشهد عشرات الآلاف جراء العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، من بينهم أطفال وتلاميذ. وذعهم أهلهم كما زملاؤهم ومعلموهم. خلال حصار مجمع الشفاء الطبي، استشهد الطفل أحمد حسنين (سبع سنوات)، في المجزرة التي ارتكبها الاحتلال بحق المهجرين في مجمع الشفاء الطبي في مارس/ آذار الماضي. كان تلميذاً في مدرسة غزة الجديدة «ج»، التي تتوسط شارع عز الدين القسام وتبعد مئات الأمتار عن المجمع الطبي. كان يحكي لعمه عماد حسنين، الذي رافقه وعائلته في رحلة التهجير المتكررة، أنه يريد العودة إلى المدرسة قبل المنزل، كونها أقرب إلى مجمع الشفاء الطبي، كما أنه يشتاق إلى صوت جرس المدرسة لأنه ليس مزعجاً مثل صوت طائرات الاستطلاع التي لا تغيب عن سماء غزة، لكنه استشهد نتيجة القصف على أقسام الطوارئ. يقول عماد حسنين: «استشهد نجل شقيقي وهو يحلم بالعودة إلى مقعده الدراسي الذي لا يبعد عنه كثيراً. أبنائي أيضاً كانوا يحلمون بالعودة إلى المدرسة نفسها. لكن بعد استشهاده، توقفوا عن الحديث عن أحلامهم المتعلقة بالمدرسة أو العودة إليها لأن الحرب تقتل تطلعات التلاميذ إلى المستقبل».

كما لم تدم فرحة الطفلة حبيبة محمد أبو عيادة (خمس سنوات) في المدرسة. استشهدت برفقة أسرتها في 23 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي بسبب قصف الاحتلال الإسرائيلي منزلهم في الحي السعودي، غربي مدينة رفح، جنوبي القطاع. وأفادت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية باستشهاد 6296 تلميذاً وإصابة 10 آلاف و641 بجروح منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية. كما استشهد 296 معلماً ومعلمة. ويرجح أن يكون مئات التلاميذ الجرحى قد أصبحوا من الأشخاص ذوي الإعاقة، الأمر الذي قد يعيق مستقبلهم التعليمي وسط غياب أي أفق علاجي أو نفسي في القطاع. لقيت حبيبة مصيرها مع جميع أفراد عائلتها، أي والدها وأشقائها ووالدتها. استشهد 11 فرداً في المنزل، وهو خير صدم معلماتها في مدينة رفح في جنوب قطاع غزة، اللواتي كن يتابعنها ويعتنين بها. حبيبة كانت تحفظ أغنيات الأطفال والأناشيد وبعضاً من آيات القرآن، كما تقول المعلمة نسرين أبو العبد. تقول لـ«العربي الجديد»: «أصعب المشاهد ليست تلك التي تصورتها، وهي توديع زميلاتي المعلمات اللواتي جمعتني بهن علاقة ود على مدى 15 عاماً من عملي مدرّسة، بل الأطفال الذين بنيت معهم الكثير من الذكريات. بعض التلاميذ الشهداء كانوا قد أصبحوا في مدارس ثانوية في المنطقة التي أعيش فيها بحي الجنينة، جنوب شرق مدينة رفح». تضيف: «ودعت خمس معلمات شهيدات من زميلاتي وأطفالهنّ. كما ودعت أطفالاً كنت أدرسهم، من بينهم الشهيدة حبيبة أبو عيادة، وهي طفلة جميلة وبريئة. بعض الأطفال في غزة لا يعتبرون المدرسة مؤسسة تعليمية فقط، بل متنفساً لهم ومكاناً يقضون فيه وقتهم خارج المنازل والمناطق المكتظة بالسكان في المخيمات وبقية مناطق القطاع، إذ ما من مساحات أو متنزهات للعب».

أحلام

استشهد أحمد ثماني (ثماني سنوات)، وهو نجل محمد نصر (35 عاماً)، بالإضافة إلى أبناء شقيقه الثلاثة خلال استهداف مخيم جباليا، شمالي القطاع، في 23 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وكان الوالد يحمل صغيرة نجله الذي كان في الصف الثالث ابتدائي، وظل يبحث عنه على مدار نصف يوم، حتى أخرج برفقة جثث أبناء شقيقه الثلاثة. كان محمد قد استدان ثمن حقيبة ابنه التي رسمت عليها شخصية سبايدرمان كونه عاطلاً من العمل منذ حوالي عام ونصف العام، وكان طفله يحلم بشرائها منذ العام الماضي. حقق والده حلمه في امتلاكها والتفاخر بها أمام زملائه. ويقول الوالد محمد إنه «لم يمض على حمله الحقيبة أكثر من شهر ونصف الشهر». يضيف في حديثه لـ«العربي الجديد»: «تفتقدهم مقاعدهم الدراسية، وتفتقدهم أحلامهم وطموحاتهم. كانوا يحلمون بأن يكبروا ويصبحوا أطباء ومهندسين وعلماء، وأن يعيدوا إعمار غزة بعد الحرب. كانوا يحلمون بالسفر إلى الخارج لإكمال تعليمهم العالي، وبالعودة إلى غزة لخدمة أهلهم وبلدهم. كانوا يحلمون بالحرية والحياة الكريمة، وبأن يعيشوا حياة طبيعية كأقرانهم في أي مكان آخر في العالم».

احتلام

تأثر كثيراً لخبر استشهاد تلميذه براء البردويل. فالأخير كان يحلم بأن يصبح مدرساً لمادة التاريخ. ويقول أبو الفول لـ«العربي الجديد»: «ودعت تلميذي المميز الذي كان يبحث عبر الإنترنت عن معلومات تاريخية ويحضر في اليوم التالي حتى يناقشها معي. لا أعلم كيف نبدأ التعليم بعد هذا العدوان. في كل عدوان إسرائيلي على مدار 15 عاماً من عملي مدرساً كنا نحرص على التفريغ النفسي ومنح التلاميذ مساحة للحديث عما حصل معهم وتسهيل حصولهم على المزيد من العلامات. لكن هذا العدوان كان الأشد على التلاميذ».

التعليم في خطر

من جهته، يشير معلم اللغة العربية ربيع أبو ستة، الذي يعمل في مدرسة بمدينة خانيونس، إلى أن مستقبل التعليم سيواجه مشاكل على مدى أكثر من عشر سنوات في ظل التدمير الهائل والتلاميذ الذين استشهدوا، والذين سيبقون في ذاكرة المؤسسات التعليمية لسنوات مقبلة، وخصوصاً أن عدد الشهداء التلاميذ هو الأعلى منذ أحداث النكبة الفلسطينية عام 1948. يقول أبو ستة لـ«العربي الجديد»: «ربما هي أسوأ سنة دراسية في منطقة الشرق الأوسط. التلاميذ في حصار دائم والمعلمون والتلاميذ في رحلة تهجير. لا أدري إن كنت سابقى حياً أصلاً إلى حين انتهاء الحرب. لكن تهجير أكثر من مليون ونصف المليون غزي من منازلهم وتدمير وقتل معلمين وتلاميذ، سيجعلان استئناف العملية التعليمية بشكل طبيعي أمراً مستحيلاً». بدورها، تقول المرشدة التربوية في دائرة التربية والتعليم في محافظة غرب غزة هند أبو عطية إن العدوان الإسرائيلي الحالي لن يجعل التلاميذ في حالة نفسية مستقرة خلال العام الدراسي الحالي. حالة النزوح في قطاع غزة تعتبر الأشد منذ النكبة الفلسطينية عام 1948، بالإضافة إلى قسوة المجازر والإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي، ما يؤدي إلى شعور التلاميذ بقلق دائم وعدم قدرة على التركيز. وتوضح أبو عطية في حديثها لـ«العربي الجديد»: «يجب التركيز على التفريغ النفسي وتقليص ساعات الدراسة وتعزيز الأنشطة الفكرية والمخاطبة وتحسين جودة مشاركة التلميذ حتى يكون عاماً جيداً. الأزمة التي يشهدها قطاع التعليم هي الأسوأ». ويرى مدير مدرسة بيت لاهيا الثانوية للبنين زياد خليل، الموجود بين النازحين في مدينة رفح، أن العدوان الإسرائيلي الحالي قضى على سنوات تعليمية مقبلة في قطاع غزة، علماً أن قطاع التعليم كان يواجه قبل العدوان الإسرائيلي معوقات عديدة بسبب الحصار الإسرائيلي، بالإضافة إلى عدم السماح بتطوير الوسائل التعليمية الحديثة، وتقييد حركة التنقل والتواصل بين مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة. ويشير إلى أنه في ظل تدمير المدارس وقتل التلاميذ والمعلمين يتوقع مرحلة كارثية ما بعد الحرب، ويذكر أنه كان يعمل ناظراً في إحدى المدارس التي تعرضت للتدمير خلال عدوان عام 2014، وأحتاجت إعادة إعمارها سنوات، ويقول لـ«العربي الجديد»: «واجهنا أضراراً نفسية عانى منها التلاميذ بعد عدوان عام 2014، لكن العدوان الحالي هو أكثر شراسة في ظل التدمير الكبير للمدارس والمرافق. هل ستكون إعادة إعمار المدارس بعد انتهاء العدوان سريعة؟ هل سيرفع الحصار الإسرائيلي؟ هل ستكون هناك حرية تنقل بين المحافظات؟ هل سيكون هناك تعليم حضوري؟ هل سيكون هناك تعليم إلكتروني؟ هل سيكون هناك تعليم هجين؟ هل سيكون هناك تعليم عن بعد؟». يضيف: «الأسئلة كبيرة. لو كانت الإجابات نعم، حينها يمكن استكمال المسيرة التعليمية. لكن في حال بقاء الوضع في غزة كما كان عليه الحال قبل العدوان، مع الدمار والقتل الحالي، فإننا سنواجه أمراضاً نفسية وأوبئة تدوم لسنوات لأن ما تعرضنا له حرب إبادة تمسح أي ذكريات تعليمية في غزة». إلى ذلك، أعرب خبراء الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن قلقهم إزاء التدمير الممنهج والمتعمد للنظام التعليمي في قطاع غزة، والهجمات على المدارس والجامعات والمعلمين والطلاب. وأشار الخبراء، في بيان، إلى تدمير جيش الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 80 في المائة من المنشآت التعليمية في قطاع غزة.

مبادرات للتعليم داخل خيام في رفح (سعيد الخطيب/ فرانس برس)

6296
عدد التلاميذ التقريبي الذين استشهدوا في قطاع غزة والضفة الغربية منذ بدء العدوان الإسرائيلي.

نازحو غزة... مشاريع صغيرة لمحاولة العيش بكرامة

يدفع طول أمد العدوان الإسرائيلي على غزة نازحين إلى افتتاح مشاريع خاصة توفر لهم متطلبات اسرهم في ظل فقدان مصادر الدخل التي تسمح بأن يعيشوا بكرامة

غزة ـ **علاء الحلو**

ينشغل الفلسطيني محمد مطير من مدينة غزة بعرض حلوى الأطفال والمسليات، في شكل لافت، أمام خيمة النزوح التي يمكث فيها في منطقة تل السلطان غربي مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، لمحاولة استغلال الوقت وتوفير مصدر دخل لإعالة أسرته. افتتح بعض النازحين العاطلين عن العمل بسطات داخل خيمهم لبيع الحلويات والمسليات والحطب والمياه المفلترة والمنظفات والمواد التموينية والبقوليات، وآخرون أفراناً طينية لطهي الطعام للنازحين، كما اشتروا الواحاً للطاقة الشمسية لتقديم خدمات شحن الهواتف الخلوية والأجهزة الكهربائية مقابل أموال. أيضاً أنشأ البعض بسطات لبيع حلويات مُصنّعة يدوياً مثل العوامة والكنافة وأصابع زينب، أو ماكولات شعبية مثل الفلافل والمفتول والأرز. وكان لافتاً أيضاً استغلال أشخاص الحرف والمهن التي يتقنونها لإنشاء مصالح صغيرة يقدمون فيها خدمات مختلفة. ومن بين هذه المصالح بسطة للحلاقة وتصفيف شعر النساء، وأيضاً عيادات لتقديم استشارات طبية بأمراض الصحة العامة والعيون والأسنان، وأيضاً الأمراض الجلدية وأخرى طرأت بسبب النزوح والاكتظاظ. ويقول مطير الذي نزح من حي الشيخ رضوان شمالي مدينة غزة إلى مخيم البريج (وسط)، ثم إلى الجنوب، لـ«العربي الجديد»: «عملت مع بداية الحرب في مهنتي الأساسية وهي تعبئة وتوزيع غاز الطهي، ثم أجبرني شحّ الغاز بسبب الحصار الإسرائيلي على التوقف، ثم أنشأت بسطة صغيرة لبيع الخُضر في مرحلة أولى، قبل أن أوسّع عملي عبر إضافة حلويات وسكاكر ومُسليات، وبعض المتطلبات الخاصة بالطهي، وباقي اللوازم التي تحتاجها الأسر النازحة».

ويُوضح أن العائد المادي البسيط الذي يحصل عليه يومياً يُساعده في توفير المتطلبات الأساسية لأسرته في ظل تواصل الحرب والخطر وانقطاع مصادر الدخل التي يُمكن أن تعينه في مواجهة النزوح الصعب والمرهق. أما شقيقه شادي مطير فيعمل في شحن الهواتف الخلوية من خلال مشروع بسيط للطاقة الشمسية أنشأه في جزء من الخيمة التي يمكث فيها. ويقول لـ«العربي الجديد»: «باتت هذه المصلحة مصدر دخلي الوحيد بعدما توقف عملي الأساسي بسبب النزوح القسري الذي كان يوفر لي المال». ويُشير إلى «صعوبة حياة النزوح التي تفتقر إلى أي من مقومات الحياة والعمل الطبيعي أيضاً. وقد دفعني الواقع الصعب إلى التفكير بإيجاد بدائل حتى إذا كانت بسيطة من أجل توفير دخل. واشتريت ألواحاً للطاقة الشمسية وافتتحت بسطة لشحن الهواتف الخلوية وأجهزة الإنارة الصغيرة بمُقابل مادي». من جهته يتحدث الستيني صبري المقوسي لـ«العربي الجديد» عن أنه فقد بيته في الأيام الأولى للعدوان الإسرائيلي المتواصل فنزح إلى الجنوب حيث الأوضاع المعيشية والاقتصادية والأمنية صعبة جداً. ويقول: «اضطررت للعمل في مجال تعبئة مياه الشرب لتوفير مصدر دخل لأسرتي المؤلفة من سبعة أفراد في ظل شح المساعدات الإنسانية وانعدام مصادر الدخل البديلة، وغلاء الأسعار غير المسبوق الذي طاول المواد الغذائية والمتطلبات اليومية للأسر». ورغم الارهاق الشديد الذي يصيب المقوسي جراء عمله المتواصل على مدار اليوم في ظل ظروف صعبة، يرى أن هذا العمل مهم للغاية على الصعيد الشخصي من أجل توفير لقمة عيش أسرته، وأيضاً على الصعيد العام لتأمين مياه صالحة للشرب للنازحين في الخيام المُجاورة، في ظل النقص الشديد في هذه المادة الأساسية. ويتشابه حال مُعظم أصحاب المشاريع الصغيرة في صفوف النازحين. ويوضح مؤيد عبد المجيد الذي أنشأ فرناً طينياً لصنع الخبز والمعجنات وبعض أصناف الكعك والحلويات، أن دخله اليومي يساعده في سد رمق أسرته. ويُشير عبد المجيد الذي بدا مُرهقاً خلال تنفيذه مهمة إنضاج صينية البطاطس داخل الفرن الطيني، إلى أنه يتعاون مع أشقائه في العمل، ويتولى بنفسه عملية الطهي، في حين يتابع شقيقه محمود تزويد الفرن كمية الحطب اللازمة لإشعال النار، ويتسلّم والده صواني الطعام والخبز من الزبائن ويسلّمها لهم. ويذكر أنه يصاب بإرهاق شديد خلال العمل أمام فرن النار، خاصة مع اشتداد درجات الحرارة خلال النهار، ويقول: «لا أملك إلا خيار مواصلة هذا العمل رغم التعب لتوفير طعام للصغار وكبار السن، وباقي المُتطلبات المعيشية، ونحن لم نستطع جلب أي شيء معنا حين نزحنا من مدينة غزة في الشهر الأول للحرب». ويرى رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في غزة، سامي العمصي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «استمرار العدوان الإسرائيلي للشهر السابع على التوالي أفقد شريحة من العمال، وفي مقدمهم أولئك المياومون مصادر رزقهم بسبب تدمير أماكن عملهم، وفرض الاحتلال الإسرائيلي سياسة التهجير القسري التي اجبرتهم على ترك مناطق عملهم وسكنهم». يتابع: «دفع تفاقم حدة الأزمات التي بدأت بالانتهاكات وإغلاق المعابر ومنع دخول كل المواد الأساسية شريحة من العمال إلى ابتكار مشاريع صغيرة لتوفير متطلبات أسرهم في ظل انقطاع مصادر دخلهم الأساسية التي كانت تكفيهم بالكاد لتوفير هذه المتطلبات نتيجة تدني المداخيل المادية قبل الحرب بسبب التداعيات السلبية للحصار التي أثّرت على كل القطاعات الاقتصادية».

يعمل في تعبئة مياه الشرب المفلترة (العربي الجديد)

بسطة لبيع حلويات ومُسليات (العربي الجديد)

عائلة دياب المقدسية... فصل من مواجهة الاستيطان قضائياً

تستمر محاولات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين لتهويد حي الشيخ جراح وغيره. وتواجه عائلة دياب المقدسية، بالإضافة إلى عائلات أخرى، قراراً صادراً عن محكمة الصلح بالاستيلاء على منزلها والأرض المقام عليها

القدس المحتلة ـ **محمد عبد ربه**

فصل آخر من فصول الصراع الميداني والقضائي تخوضه عائلة دياب المقدسية من حي الشيخ جراح في القدس المحتلة، المهددة بالاستيلاء على منزلها والأرض المقام عليها. هذا الفصل الجديد بدأ بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وتولي إيتمار بن غفير منصب وزير الأمن القومي، والذي عهد إليه من قبل حكومته بملفات حيوية من قبيل الاستيطان اليهودي في حي الشيخ جراح، ومصير المسجد الأقصى، وهدم منازل المقدسيين، وقد نازع بلدية الاحتلال على صلاحيات قراراتها بهدم منازل المقدسيين، سواء تلك التي شيدها أصحابها من دون ترخيص أو المنازل التي اتهم أحد أبناء مالكيها بتنفيذ هجمات فدائية. ملفات أضيفت إلى الملف الرئيسي الذي في حوزته، وهو ملف الأسرى الفلسطينيين. وشهدت فترة توليه منصبه استشهاد عدد من الأسرى بفعل السياسة العقابية الصارمة التي طبقها داخل السجون. منتصف الأسبوع الجاري، تمردت محكمة الصلح على قرار المحكمة العليا وتجاوزت قرار الأخيرة بتجميد عمليات الإخلاء لعائلة دياب وعائلات الدجاني وحماد والداودي، كما يقول المواطن المقدسي صالح دياب لـ«العربي الجديد»، ويضيف أنه صدر بحق عائلته أمر إخلاء من قبل محكمة الصلح التي أمهلت العائلات حتى منتصف شهر يوليو/ تموز المقبل لتنفيذ قرار الإخلاء، مع إمكانية الاعتراض عليه خلال شهرين، حيث تعيش ثلاث عائلات يراوح عدد أفرادها ما بين 17 و20 شخصاً.

يقول دياب: «انتزع محامي المستوطنين من قاضي المحكمة القرار المذكور لصالح موكليه، رغم ما أظهره القاضي من أن قرار المحكمة العليا هو الذي يلزم المحكمة التي حددت مصير المنازل المستهدفة بانتهاء عملية التسوية حول ملكيتها». يتابع دياب أن «المحكمة برمتها باتت تحت سيطرة بن غفير، الذي يساند المستوطنين ويعتبر معركته مع الشيخ جراح حساباً شخصياً مفتوحاً بعد صمود أهالي الحي عام 2021 أمام الهجمة التي قادها شخصياً، وقد اصطدمت معه أكثر من مرة، وكان أن يستخدم سلاحه الشخصي ضد أهالي الحي بعدما أشهر مسدسه مهدداً بأنه سيأخذ القانون بيده». ومما يذكره دياب في هذا الخصوص أن معركته مع المستوطنين قديمة وبدأت عام 2009 بالتزامن مع المعركة التي خاضتها عائلتا الغاوي وحنون في الجزء الشرقي من حي الشيخ جراح، المعروف بكرم الجاعوني، في مطلع سبعينيات القرن الماضي، لتنتهي عام 2009 باستيلاء المستوطنين على المنزلين. ولا تختلف قصة عائلة الغاوي عن قصص سائر العائلات من حي الشيخ جراح، منها الغاوي وحنون أو من تبقى من العائلات الأخرى، مثل الدجاني وحماد والداودي والكرد، وهي عائلات مهجرة منذ عام 1948 واستقرت بعد النكبة في القدس بعد اتفاق مع وزارة الإنشاء والتعمير الأردنية، إذ كانت الحكومة الأردنية تتولى مسؤولية حارس أملاك العدو، ووقعت مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، اتفاقية شيدت فيها الأخيرة منازل لنحو 20 عائلة في الشيخ جراح مقابل تنازل هذه العائلات عن بطاقات الإعاشة. وبقيت هذه العائلات تقيم في منازلها دون مساءلة من أحد إلى أن ظهرت أطماع المستوطنين قديمة وبدأت عام 2009 بالتزامن مع المعركة التي خاضتها عائلتا الغاوي وحنون في الجزء الشرقي من حي الشيخ جراح، المعروف بكرم الجاعوني، في مطلع سبعينيات القرن الماضي، لتنتهي عام 2009 باستيلاء المستوطنين على المنزلين. ولا تختلف قصة عائلة الغاوي عن قصص سائر العائلات من حي الشيخ جراح، منها الغاوي وحنون أو من تبقى من العائلات الأخرى، مثل الدجاني وحماد والداودي والكرد، وهي عائلات مهجرة منذ عام 1948 واستقرت بعد النكبة في القدس بعد اتفاق مع وزارة الإنشاء والتعمير الأردنية، إذ كانت الحكومة الأردنية تتولى مسؤولية حارس أملاك العدو، ووقعت مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، اتفاقية شيدت فيها الأخيرة منازل لنحو 20 عائلة في الشيخ جراح مقابل تنازل هذه العائلات عن بطاقات الإعاشة. وبقيت هذه العائلات تقيم في منازلها دون مساءلة من أحد إلى أن ظهرت أطماع المستوطنين قديمة وبدأت عام 2009 بالتزامن مع المعركة التي خاضتها عائلتا الغاوي وحنون في الجزء الشرقي من حي الشيخ جراح، المعروف بكرم الجاعوني، في مطلع سبعينيات القرن الماضي، لتنتهي عام 2009 باستيلاء المستوطنين على المنزلين. ولا تختلف قصة عائلة الغاوي عن قصص سائر العائلات من حي الشيخ جراح، منها الغاوي وحنون أو من تبقى من العائلات الأخرى، مثل الدجاني وحماد والداودي والكرد، وهي عائلات مهجرة منذ عام 1948 واستقرت بعد النكبة في القدس بعد اتفاق مع وزارة الإنشاء والتعمير الأردنية، إذ كانت الحكومة الأردنية تتولى مسؤولية حارس أملاك العدو، ووقعت مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، اتفاقية شيدت فيها الأخيرة منازل لنحو 20 عائلة

المحكمة باتت تحت سيطرة بن غفير الذي يساند المستوطنين

هناك مساعٍ لتهويد حيّ الشيخ جراح وسلوان بالكامل

رفض للاستيطان في حي الشيخ جراح (مصطفى الخروف/ الأناضول)

الاقتلاع منه؟ يرد دياب قائلاً: «ليست القضية بيتي فقط، فالقضية أكبر من ذلك بكثير، هم يريدون تهويد كامل حي الشيخ جراح وسلوان وكل بقعة في محيط البلدة القديمة من القدس. بالنسبة لي أنا باقٍ في هذا البيت ولن أغادره لأنه بيت كل فلسطيني». من جهته، يقلل المحامي حسني أبو حسين، من طاقم الدفاع عن عائلة دياب وثلاث عائلات مقدسية مهددة بإخلاء من منازلها في حي الشيخ جراح، من أهمية القرار الذي أصدرته محكمة الصلح الإسرائيلية لصالح جمعية نحلات شمعون الاستيطانية والقاضي بتمليكها منزل عائلة المواطن المقدسي صالح دياب والأرض المقام عليها، ويقول إنه «لا أهمية لهذا القرار المطلق نظراً إلى أن هناك قراراً إلزامياً كانت قد أصدرته المحكمة العليا الإسرائيلية، وهي أعلى هيئة قضائية في إسرائيل، حول أحقية عائلة دياب وعائلتين أخريين هما حماد وإسكافي بمنزليهما والأرض في الحي ذاته».

مجرد ملامح لمبانٍ وأحياء (فرانس برس)

وجدوا الركام (فرانس برس)

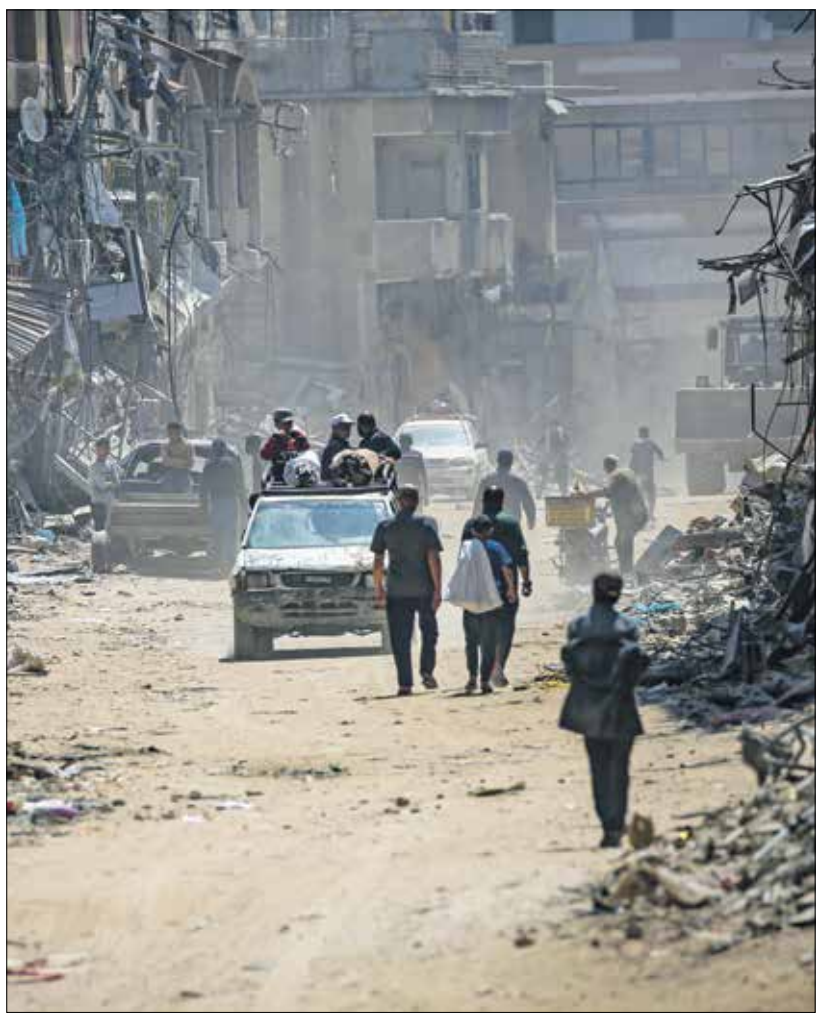

حي منكوب (فرانس برس)

مدينة خانيونس

إسرائيل تمحي الحياة في غزة

بعد أكثر من ستة أشهر على الحرب الإسرائيلية في غزة باتت مدينة خانيونس جنوب قطاع غزة ملامح لم يستطع بعض سكانها الذين عادوا من رحلة النزوح إلى رفح تحديدها، أو حتى تأكيد أنها كانت موجودة سابقاً.

أبيدت المنازل والأحياء والمشاريع والأحلام والطموحات والذكريات والحياة في خانيونس، فعاد مهجرون إليها بعد انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي منها في 7 إبريل/ نيسان الجاري، وصدمهم ما رأوه فالحرب دمّرت كل ما بنوه طوال سنوات بعناء وجهد وسوّت الممتلكات بالأرض حتى إن بعضها بات بلا أثر.

لم تترك استراتيجية الأرض المحروقة الإسرائيلية أيّ شيء في خانيونس، لذا قال بعض العائدين إنهم سيكررون النزوح إلى رفح أو ربما إلى مناطق قريبة أخرى.

في أي مكان ينتقل إليه فلسطينيو غزة اليوم لا تلتقي أعينهم إلا بمشاهد انعدام الأمل. مدنهم ومناطقهم التي صمدوا فيها سنوات طويلة أشدها خلال الحصار الإسرائيلي مطلع عام 2006، انهارت كنتيجة واضحة لأهداف الحرب الإسرائيلية الأبعد بالتأكيد من محاربة حركة «حماس». خانيونس مدينة غير صالحة للعيش، مثل مناطق أخرى على الأرجح في قطاع غزة. وفي كل الأحوال لم يحقق الجيش الإسرائيلي أهدافه في القضاء على حركة حماس في خانيونس، وهو لن يفعل ذلك في أي مكان بالقطاع وبفلسطين عموماً. وبالتالي ستكون البصمات الوحيدة للإسرائيليين القتل والدمار والتسبب في مآسٍ إنسانية لا حصر لها، إلا في حال حصلت معجزة ومنع العالم انتهاكاتهم، بدلاً من أن يتوقف متفرجاً عليها... أو متواطئاً معها.

(العربي الجديد)

أحمال الحرب (أحمد حسب الله/ Getty)

إبادة كبرى (فرانس برس)

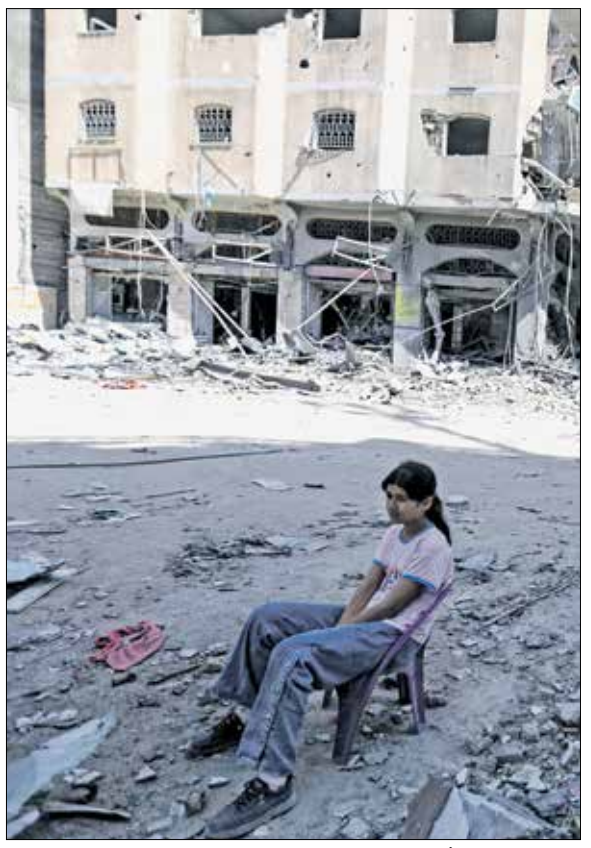

استراحة من المشهد القاسي
(أحمد حسب الله/ Getty)

مشهد صادم
(فرانس برس)